اليوم الوطني للتعاضد الصحي: التأمين الشامل لكل المواطنين

في ١٨ ايلول الفائت، افتتح مؤتمر «اليوم الوطني للتعاضد الصحي» أعماله في قصر الاونيسكو، برعاية رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ممثلا بوزير الاعلام في حكومة تصريف الاعمال وليد الداعوق، وفي حضور وزير الزراعة حسين الحاج حسن، المطران رولان ابو جودة، رئيس اتحاد التعاضديات الفرنسية اتيان كانيار، رئيس اتحاد صناديق التعاضد الصحية غسان ضو، ونقيب أصحاب المستشفيات المهندس سليمان هارون، والمدير العام لصندوق الضمان الاجتماعي محمد كركي، ونقيب الاطباء ممثلا بالدكتور مجد يزبك وحشد من رؤساء واعضاء المجالس والصناديق التعاضدية.

بداية النشيد الوطني، ثم نشيد التعاضد الصحي، وقدم الاحتفال امين سر الاتحاد عبد الحميد عطوي.

ضو

ثم ألقى ضو كلمة أعلن فيها أن الصناديق الصحية تخدم نحو ٢٤٠ الف منتسب، وتسدد المستشفيات نحو ٢٢٠ مليار ليرة لبنانية عن الخدمات التي يحصل عليها المشتركون.

وكشف أن «ثلث المواطنين ما زالوا مكشوفين دون اي حماية او جهة ضامنة». وقال: «نحن نعمل بجهد لنصل الى تغطية اوسع اعداد ممكنة من المشتركين». داعيا جميع المسؤولين الى «دعم عمل الصناديق كي توسع دائرة الامان الاجتماعي في لبنان». ورأى أن «اعتماد نظام رعاية صحية ليس صعبا او معقدا، ويمكن لأي دراسة علمية ان تفي بالغرض، غير ان ما يعوق التطبيق هو الكلفة والتمويل».

كانيار

واعلن كانيار أن ستة فرنسيين من أصل عشرة يشاركون في صناديق التعاضد الصحية في فرنسا، «وهي المساهمة الاولى في المجال الصحي بعد صناديق الضمان الاجتماعي. ونحن نحاول المساهمة في المشاركة الاجتماعية للمواطنين وتقديم العناية الطبية لهم وتنظيم الحياة الاجتماعية الطبية من خلال ٢٥٠٠٠ مركز صحي يقدم عددا من التخصصات في خدمة الاطفال والمسنين ومجموعة من المعلومات والارشادات».

ورأى أن «لبنان بحاجة الى استقرار اقتصادي، وهو العامل الاساسي لتعداد صناديق التعاضد للتمكن من مواجهة العقبات».وعرض أخيرا بروتوكولات التعاون التي تم توقيعها مع لبنان.

الداعوق

ثم ألقى الداعوق كلمة قال فيها: «ما من شك في أن الحديث عن التعاضد الصحي وأهميته يدفعنا إلى الحديث عن الهدف الأساس لكل نظام صحي جيد وفعال وهو نظام الرعاية الصحية الشاملة للمواطنين. والحقيقة أن نظامنا الصحي اللبناني المبني على المبادرة الفردية والحرية الإقتصادية وعلى دور محدد للادارة العامة وخصوصا وزارة الصحة، تعاظم مع تطور السوق الصحي وتطور مفاهيم الصحة العامة والرعاية الصحية والكلفة. هذا النظام حقق الكثير من النجاحات، فالسوق الصحي اللبناني هو الأكبر والأهم في المنطقة ولدينا أعلى نسبة من الأسرة الاستشفائية والتكنولوجيا الطبية المتقدمة كذلك الأمر بالنسبة للجسم الطبي وإختصاصاته ودوره الريادي في لبنان والمنطقة هذا إضافة إلى النجاحات المحققة في مجالات الرعاية الصحية الأولية حيث يسجل نسبة عالية وممتازة من التحصين الشامل للأطفال تجاوز ٩٦٪ ويسجل خفض مهم لمعدلات وفيات الأطفال دون السنة والخمس سنوات من العمر والمعدل يقارب ١٠ بالألف كما يسجل إنخفاضاً مهماً لوفيات السيدات الحوامل أثناء الولادة وفي محيطها يصل لحدود ٢٤ وفاة لكل ١٠٠ ألف ولادة بعد أن كان منذ عدة سنوات ٨٦. وأدى كل ذلك إلى تحسن الأمل في الحياة عند الولادة إلى حدود ٧٧ -٧٨ سنة. ومن النجاحات المميزة ظهور قطاع عام صحي ورعائي يتطور مع الوقت وهو يغطي حاليا ٢٩٪ من خدمات وزارة الصحة العامة ويجري إعداده ليلعب دورا أكبرا وأهم في المشاريع المستقبلية».

وأشار الى أنه «في تحليل موضوعي لواقع التأمينات الصحية المعتمدة يتم اكتشاف بعض من الأسباب التي حالت لغاية تاريخه دون تطورها لتشمل كل المواطنين، ومن هذه الأسباب يعود لطريقة تكوينها وتنظيمها وآليات عملها والتدخلات السياسية وسواها ولا ننسى الضائقة الإقتصادية الخانقة لدى الدولة والمواطنين على السواء والتي ساهمت في تفاقم الأمور.

أمام هذا الواقع وبعدما امتلكت وزارة الصحة العامة الكثير من الخبرات والإمكانات التنظيمية، طرح مشروع للرعاية الصحية الشاملة يتمثل بمشروع التأمين الإلزامي الشامل للمواطنين الذين لا يملكون تغطية اجتماعية».

وقال: «سأكتفي بعرض المرتكزات التي بني عليها المشروع دون الغوص في التفاصيل والوقت لايسمح بذلك.

أولا: التزام دور وزارة الصحة بالعمل على تعزيز الصحة وتحسين نمط معيشة المواطنين وخفض معدلات الإصابة بالأمراض وصولا لخفض معدلات الوفيات وهذا يعني عمل الوقاية الصحية بكل برامجها وتوجهاتها كالتحصين الشامل والصحة المدرسية والتثقيف الصحي ورعاية صحة المرأة الحامل ومولودها الجديد، لتصبح الوقاية الصحية أحد أهم مرتكزات سياسة التأمينات العامة.

ثانيا: الالتزام أيضا بالرعاية الصحية الأولية مؤسسات وبرامج وبما تعنيه أيضا من شراكة للمجتمعات المحلية من منظمات أهلية وبلديات وإدارات عامة معنية بالخدمة الصحية.

ثالثا: إعتماد برامج أدوية في المراكز الصحية ومنها الأساسية وخاصة برنامج أدوية الأمراض المزمنة والسرطانية، الأدوية كما يعلم الجميع تمثل قرابة ٣٥٪ من إجمالي الإنفاق على الصحة، وأن هذه البرامج تؤدي إلى وفر كبير في كلفتها.

رابعا: التوجه نحو بدائل الاستشفاء ومن الغريب أن لبنان المنفتح على الأنظمة الصحية المتقدمة في العالم لم يعتمد لغاية تاريخه بدائل الاستشفاء كالاستشفاء النهاري والاستشفاء المنزلي والجراحات السريعة وغيرها وهي تؤدي حسب التجارب إلى خفض الكلفة بحدود ٣٠٪.

خامسا: لربط الشبكة الصحية فيما بينها لتعزيز فعاليتها وجدواها والحد من فوضى السوق تقرر اعتماد نظام الإحالة لتنظيم حركة المرضى بين مختلف المستويات الطبية. ونظام الإحالة يحمل في طياته الخريطة الصحية والبطاقة الصحية والجدوى الإقتصادية لكل استثمار في مجالات الصحة».

وختم: «لننته بالقول إن التقديمات الصحية ستكون شاملة لكل ما يمكن أن يحتاج اليه المريض. إن التمويل سيكون شراكة بين المواطن والدولة ونحن واثقون من أن الكلفة ستكون معتدلة ومرتبطة بالتقدم الذي تحرزه في تطبيق السياسات السابقة الذكر.

والواضح من كل ما نقول أمران، الأول أن هذا المشروع يصب في خانة تطوير سياسة التأمينات والبرنامج المقترح لا يتعارض مع عمل الهيئات الضامنة ونأمل أن يساهم في تعزيز سياسة التأمينات وصولا للتغطية الوطنية الشاملة.

والأمر الثاني أن هذا المشروع لا يتعارض أيضا مع توجهات صناديق التعاضد الصحي بل بالعكس قد يكون ولفئات كثيرة من المنتسبين للبرنامج، من المفيد الانتساب لهذه الصناديق وهي الأقل كلفة في مجالات التغطية الإجتماعية».

الحاج حسن

وتحدث الحاج حسن عن «قضية أساسية هي دور صناديق التعاضد في تأمين الاستشفاء والطبابة والصحة للمواطنين». وسأل: «ما هي سياسة الدولة الصحية؟»

وقال: ليس لدينا في لبنان سياسة وطنية ثابتة على المستوى الصحي وعلى مدى طويل، لمدة خمس او عشر سنوات، تستمر في حال ذهاب الحكومة او الوزير او المدير العام، والامر ينطبق كذلك على الصناعة والزراعة والتجارة والاقتصاد والسياحة».

أضاف: «أما المسألة الثانية فهي أن نصف اللبنانيين يتم تغطيتهم استشفائيا من وزارة الصحة، ولكن ما العمل إذا نفدت الاعتمادات أو تأخرت؟ هل هكذا تبنى السياسات؟ وهل الطبابة حق أم منة؟ انها حق، مثل التعليم والسكن والمأكل.

ورأى أنه «عندما تكون هناك سياسة صحية تقررها الدولة، يتم تحديد دور المستشفيات ودور الصناديق والضمان ووزارة الصحة».

كلمة نقابة الاطباء

وكانت كلمة لنقابة الاطباء القاها الدكتور ماجد يزبك قال فيها: «هذه السياسة الوطنية الشاملة تهدف الى خدمة المواطن من الناحية الصحية والاستشفائية وتعمل على الارتقاء بالخدمات الى مستويات توازي ما تقدمه الدول الاوروبية ذات الخبرة العالية في هذا المضمار. وان تحقيق هذا الهدف يعتبر جزءا من الامن القومي والاستقرار السياسي والتوازن الاجتماعي والرقي والحضارة، وانا متأكد من ان مختلف المسؤولين لديهم الاستعداد للعب الادوار المنوطة بكل منهم، وخصوصا اتحاد صناديق التعاضد في لبنان لما له من تاريخ ولو كان حديثا، بل هو حافل بالانجازات في هذا الموضوع، وما انعقاد هذه المؤتمرات للصناديق التعاضدية في لبنان وحضور مسؤوليها في الخارج، الا تعبير عن هذا الاستعداد».

كركي

ورأى كركي ان «العلاقة بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصناديق التعاضد الصحي في لبنان وثيقة يربطها هدف واحد هو تأمين الخدمات الصحية للمواطنين.

وقال: «يوفر الضمان الاجتماعي الحماية الاجتماعية لنحو ثلث الشعب اللبناني، من خلال فروعه الثلاثة العاملة (فرع ضمان المرض والامومة، فرع نظام تعويض نهاية الخدمة، فرع نظام التقديمات العائلية) وقد بلغ عدد المستفيدين من تقديماته ما يقارب ١،٣ مليون مستفيد، وبلغت قيمة التقديمات التي دفعت لاصحاب الحقوق من المضمونين خلال العام ٢٠١٢ ما يقارب ال ١٢٦٣ مليار ليرة للفروع الثلاثة».

أضاف: «لقد خطا الضمان الاجتماعي خطوات مهمة على صعيد التطوير والعصرنة، وتم إنجاز المرحلة الاولى من المخطط التوجيهي العام لانظمة المعلومات، واصبحت جميع مكاتب الصندوق ممكنة، وتعمل على قاعدة معلومات مركزية...

وتابع: «نعمل على مد مظلة الضمان الاجتماعي تدريجا، لتشمل كل شرائح المجتمع، وفي هذا الاطار تم إعداد دراسة لتأمين التغطية الصحية للمضمونين الذين يتركون العمل بداعي بلوغ السن القانونية أو بداعي ترك العمل موقتا، وهي حاليا تناقش وتدرس في مجلس ادارة الصندوق تمهيدا لوضعها بصيغتها النهائية».

واردف: «كما أننا نشارك ونتابع عمل اللجنة المنبثقة من اللجان النيابية المشتركة للانتهاء من اقرار نظام التقاعد والحماية الاجتماعية ووضعه موضع التنفيذ، ليحل محل نظام تعويض نهاية الخدمة».

هارون

اما نقيب المستشفيات المهندس سليمان هارون فقال في كلمته: بداية اسمحوا لي ان استذكر كلاماً قاله في هذا المكان، في ١٤ أيار ٢٠٠٣، السيد محمد خاتمي رئيس الجمهورية الاسلامية في ايران آنذاك، وهو كان في زيارة رسمية الى لبنان، اسابيع قليلة بعد بدء الغزو الاميركي للعراق،يومها القى كلمة ختمها بانشودة المطر للشاعر العراقي بدر شاكر السياب، فيقول في نهايتها:

«من اجل النجاة من عام الجدب والقحط القاسي الذي يلف العالم، لا سبيل لنا سوى العودة الى الاخلاق والمعنويات علينا ان نغسل الدماء بماء المطر، علينا ان نؤدي صلاة الاستسقاء، ونستمطر السماء بالدعاء ونضم صوتنا الى الشاعر العراقي الذي انشد انشودة المطر لعراقه، ونحن يجب ان ندعو لهطول المطر في العراق، وكل ارجاء المعمورة، ونردد سوية بملء فمنا: مطر، مطر، مطر سوف يعشب العراق بالمطر». واليوم، بعد عشر سنوات على هذا الدعاء، نرى عوالمنا العربية، تقف على جانب الطريق، تنظر الى قطار المستقبل يمر امامها مسرعاً، بينما هي تتقاتل، وتتناحر وتتشاتم، مهرولة نحو الماضي، تنبش مآسيه، وتستلهم شياطينه.

وفي لبنان، تكاد تسمع انين الناس اينما كنت، من اقساط المدارس ومن فاتورة الدواء والمستشفى والطبيب، وايضاً الخبز والمازوت، وحتى المياه، بل كدت اقول كذلك الهواء النظيف.

وسط هذه الظلمة، تضيء الحركة التعاضدية التي نحتفل معها اليوم، شمعة، مهما كان نورها خافتاً، فانها تحيي املاً في هذا الليل العربي الذي لا ينتهي، لقد شجعت المستشفيات وما زالت، صناديق التعاضد منذ بداياتها، ايماناً منا بانها تساهم في تأمين العناية الطبية الكريمة لذوي الدخل المحدود وهم كثر في لبنان.

لقد كانت التجربة في العموم ناجحة، وان شابتها بعض الثغرات التي نعمل على اصلاحها بالتعاون مع الاتحاد وعلى رأسه الصديق غسان ضو المناضل الاول في سبيل تثبيت ثقافة التعاضد في لبنان بعدما سبقتنا اليه كثر من الدول التي تتفوق علينا بالقدرة المالية.

اننا نأمل من الاتحاد ان يحمي هذه التجربة من الدخلاء عليها الذين يحاولون من خلالها استعمال القوانين للتهرب من دفع الضرائب، والاثراء غير المشروع. كما نأمل كذلك ان تعمل الصناديق الموجودة حالياً على الاندماج بين بعضها لان ذلك يكسبها متانة اضافية تمكنها من الصمود في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.

متفرقات

القهوة مضاد خفيف للاكتئاب

توصل باحثون أميركيون إلى أن الكافيين قد يعمل كمضاد خفيف للاكتئاب، وذلك عبر قيامه بتحفيز الهرمونات المسؤولة عن المزاج وإشارات كيميائية أخرى في الدماغ. ولكنهم لفتوا إلى أن تناول أكثر من أربعمائة مليغرام من الكافيين يوميا لن يحدث على الأرجح فائدة إضافية في تحسين المزاج.

وأجرى الدراسة فريق بحثي من كلية الصحة العامة في جامعة هارفرد، ونشرت في المجلة العالمية للطب النفسي الحيوي. وقام بدراسة بيانات ٢٠٨٤٢٤ شخصاً، وتابعوا معدلات الانتحار لديهم خلال فترة امتدت من عام ١٩٨٨ وحتى ٢٠٠٨.

وسجلت خلال فترة الدراسة ٢٧٧ حالة انتحار، وكان ٧٠٪ إلى ٨٠٪ من المشاركين يشربون القهوة.

ووجد الباحثون أن الذين شربوا كوبين إلى ثلاثة أكواب من القهوة يوميا كانوا أقل عرضة للانتحار بنسبة ٤٥٪، مقارنة بأولئك الذين شربوا أقل من كوب واحد.

أما أولئك الذين استهلكوا أكثر من أربعة أكواب يوميا فقد كانوا أقل عرضة للانتحار بنسبة ٥٣٪.

ولكن الباحثين لفتوا إلى أنه في حال كان الشخص المصاب بالاكتئاب يشرب القهوة بالفعل، فإن زيادة مأخوذه منها لن يحدث أي تغيير في اكتئابه أو يحسن مزاجه على الأرجح.

وكتب البروفيسور ألبرتو أسيشهيريو وزملاؤه في الفريق البحثي أن النتائج تشير إلى أن هناك القليل من الفائدة الإضافية لاستهلاك أكثر من كوبين إلى ثلاثة أكواب من القهوة، أو أربعمائة مليغرام من الكافيين يوميا. وكانت أبحاث سابقة قد أظهرت أن الكافيين يمكن أن يزيد من تأثير الناقلات العصبية في الدماغ، مثل السيروتونين، الدوبامين والنورادرينالين، والتي تؤثر على العواطف.